



المتحدث باسم الخارجية السوري جهاد مقدسي يتحدث خلال مؤتمر صحفي عقده في دمشق أمس ونفى فيه استخدام سوريا الدبابات وطائرات الهليكوبتر

## تصفها بأنها اشتباكات مع مجاميع مسلحة

# دمشق تنتقد موقف عنان من أحداث التريسة

أسلحة ومستودعات ومراكز لتعذيب المواطنين أنشأتها جماعات عالية التسليح في التريسة. وأشار إلى أن بين هذه " الأسلحة" أجهزة تفجير ومواد لتصنيعها وقاذفات صواريخ حديثة. وكان عنان قد اتهم صراحة الحكومة السورية، بعد ذبوع أخبار ما حدث في التريسة، بانتهاك خطته السلمية المؤلفة من ست نقاط. وقال مقدسي " أبلغنا عنان بـ ١٠ آلاف خرق موثق من جانب المسلحين لخطة عنان".

وأضاف مقدسي " كي أكون دبلوماسياً، أقول إن أقل ما توصف به رسالة عنان هي أنها متسرعة"، وأشار إلى أنه جرى إرسال نسخة من الرد السوري إلى أمين عام الأمم المتحدة بان غي مون. وقال المقدس "إن عدد القتلى بالتحديد هو ٣٧ مسلحا ومدنيا". وأضاف " لا نعلم من أين جاءوا بـ صور القتلى بالأفكان التي شاهدناها على الشاشات". وعدد المتحدث السوري ما قال إنه "أسلحة منطورة ضبطت في مخازن

وتقول المعارضة المسلحة في الداخل والنشطاء في الخارج إن أكثر من ٢٠٠ مدني قتلوا في التريسة مساء يوم الخميس الماضي، ما أثار ردود فعل دولية غاضبة. وقال مقدسي إن عنان بعث برسالة رسمية إلى وزير الخارجية السوري وليد المعلم. ولم يكشف عن مضمونها. غير أنه بدأ واضحا من تصريحات مقدسي أن الرسالة حملت الجيش السوري مسؤولية ما حدث في التريسة. أكان وشاشات

على الإطلاق الطائرات ولا الحوامات (طائرات الهليكوبتر) ولا المدفعية ولا الدبابات. وكان تقرير أولي للمراقبين الدوليين قد قال إنه جرى استخدام طائرات وأسلحة ثقيلة في قصف منازل معارضين مسلحين في التريسة. وقال مقدسي ما حدث في القرية، التي وصفها لمساتحتها لا تتجاوز كيلومترا واحدا، بأنه "اشتباك مسلح بين جيش مسلح وجماعات إرهابية عالية التسليح لا تؤمن بالحوار ولا الحل السياسي".

□ دمشق / BBC

قالت الحكومة السورية إن عدد القتلى في قرية التريسة لم يتجاوز ٣٩ شخصا بينهم ٣٧ مسلحا. وانتقدت بشدة موقف كوفي عنان المبعوث الدولي العربي مما حدث في القرية ووصفته بالمتسرع. وقال جهاد مقدسي، المتحدث باسم وزارة الخارجية السورية: إنه لم يتم استخدام أسلحة هجومية في التريسة. وأكد "لم يستخدم الجيش السوري

# "بوعزيزي" إسرائيلي يحرق نفسه بسبب الإذلال

## أرملة عرفات تريد رفع دعوى تسمم

□ زيورخ / أ.ف.ب

أعلن محامي سهي عرفات، أرملة الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات، أنها تريد رفع شكوى تسميم لدى القضاء الفرنسي، بعد اكتشاف كمية غير طبيعية من البولونيوم على أغراض شخصية للزعيم الفلسطيني الراحل. وقال المحامي مارك بونان في مقابلة مع صحيفة "لو مانتان ديماشن" إن "السيدة عرفات قررت رفع دعوى جنائية، وهذا ما سيحصل في غضون شهر". وأضاف المحامي المتحدث من جنيف، أن هذه الشكوى سترفع في باريس حيث توفي في الزعيم الفلسطيني في ٢٠٠٤. وأوضح بونان أن "الشكوى سترفع على مجهول بتهمة التسميم". وأجرى معهد "راديشسن فيزيكس" في لوزان تحليلا لعينات أخذت من بعض الأغراض الشخصية لعرفات التي تسلمتها أرملة سهي من المستشفى العسكري في بيرسي جنوب باريس حيث توفي. وعثر المعهد على "كمية غير طبيعية من مادة البولونيوم"، كما أفسد شريط وثائقي بثته قناة الجزيرة في ٣ تموز/يوليو الحالي. وقد وافق الرئيس الفلسطيني محمود عباس وسهي عرفات على أخذ عينات من رفات ياسر عرفات المدفون في ضريح بنطاق الرئاسة في رام الله، وهذا يعني نبش الرفات.

## صحافة عالمية

LE FIGARO

## مسؤول فرنسي: هولاند يناقش منح الجيش اللبناني 100 صاروخ "هوت"

قالت صحيفة لوفيجارو الفرنسية إن مصدرا مسؤولا فرنسيا في وزارة الدفاع الفرنسية رفض ذكر اسمه، كشف عن مناقشة الحكومة الفرنسية لتسليم الجيش اللبناني صواريخ من نوع "هوت"، مؤكداً أن الأمر لا يزال عالقا بسبب تخوفات عدة، وتزامن ذلك مع إعلان الرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند دعم فرنسا الكامل للجيش اللبناني. وأكد المصدر ذاته أن الرئيس هولاند يفكر بجدي في حل قضية الجيش اللبناني من خلال منحه حوالي ١٠٠ صاروخ "هوت". واعتبرت الصحيفة الفرنسية أن تخوف الجانب الفرنسي من وقوع تلك الصواريخ في يد حزب الله "مبررة ما قالته بأن الحزب يملك أكثر من ٦٠ ألف صاروخ، وعليه سيحاول الجانب السياسي إقناع الجانب العسكري بالإفراج عن الصواريخ، كي يتمكن الجيش اللبناني من استخدام الطوافات. يذكر أن قضية تسليح الجيش اللبناني تم طرحها مرة أخرى، من جانب الحكومة اللبنانية بعد قرار الكونجرس الأميركي تجنيد مساعدات عسكرية بقيمة ١٠٠ مليون دولار خشية وقوعها في أيدي حزب الله أو استخدامها ضد إسرائيل.

هذا الحوار وتفادي أنواع من المواجهات قد تؤدي إلى خروج عملية التحول عن مسارها. وكانت الولايات المتحدة تنأى بنفسها عن جماعة الإخوان وسلتت كليبتون أن كانت تأسف على أن الإدارات الأميركية المتعاقبة أيدت حكما في مصر عمل على قمع وتهميش الجماعة وفي بعض الأحيان سجن رئيسها الحالي محمد مرسي. وقالت كليبتون "عملنا مع حكومة البلد في ذلك الوقت. ونعمل مع الحكومات في أنحاء العالم. نتفق مع بعضها. ونختلف مع البعض الآخر. وتابعت "كنا ثابتين في تشجيع حقوق الإنسان والمطالبة علنا بإنهاء قانون الطوارئ ووضع نهاية لاحتجاز سجناء سياسيين.

وقالت أيضا أنه يجب على مرسي التمسك بالتزامه بالمعاهدات الدولية ومن بينها معاهدة السلام مع إسرائيل الموقعة عام ١٩٧٩.

وقال وزير الخارجية المصري محمد كامل عمرو الذي كان يتحدث بجوار كليبتون "السيد الرئيس محمد مرسي أعلن في كل المناسبات أن مصر تحترم جميع التعهدات والاتفاقيات التي دخلت فيها طواعية طالما الطرف الآخر يحترم التزاماته بالنسبة لهذه الاتفاقيات والمعاهدات." وقال الوزير المصري "اليوم الرئيس مرسي أعاد تأكيد نفس الموقف موضحا أن مفهومنا للسلام هو السلام الشامل كما نص عليه معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل وأن الهدف المصري في المرحلة الحالية هو تحقيق السلام الشامل بما في ذلك السلام للشعب الفلسطيني الشقيق وحقه في إقامة دولته المستقلة على حدود ما قبل ٤ يونيو ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية.



مرسي يستقبل كليبتون

وقال مسؤول أميركي رفيع للصحفيين طلبا عدم الكشف عن اسمه "ستقول عليك التمسك بها. وعليك مواصلة العمل". وتابع "من المهم ان يشارك جميع الاطراف... ممن لهم صوت في عملية التحول في مصر في حوار للرد على التساؤلات المعقدة المتعلقة بالبرلمان والدستور". وأضاف المسؤول "ستحث المشير حسين طنطاوي كما ستحث الرئيس المصري مرسي والمجتمع المدني على المشاركة في

العليا التي قضت بعدم دستورية بعض بنود قانون الانتخابات. ولم ينتظر مرسي طويلا لتأكيد سلطاته فأصدر مرسوما بإعادة البرلمان بعد أيام من توليه منصبه. وقال مسؤولون أميركيون تحدثوا قبل وصول كليبتون، أول من أمس السبت، إن وزيرة الخارجية ستنحى الزعماء المدنيين والعسكريين في مصر على العمل معا لاستكمال عملية التحول الكامل للحكم الديمقراطي.

حسين طنطاوي وبالعمل لدعم عودة الجيش إلى دور (حماية) الأمن القومي المحض. وسعى الجيش الذي يتولى السلطة منذ ستة عقود للحد من سلطات الرئيس المدني الجديد قبل جولة الإعادة للانتخابات الرئاسية التي جرت على مدى يومين الشهر الماضي. وحل المجلس الأعلى للقوات المسلحة البرلمان الذي تهيمن عليه جماعة الإخوان المسلمين تنفيذاً لحكم المحكمة الدستورية

## في الحدث

■ حازم مبيضين

## بين سندان الحكومة ومطرقة المعارضة

بعد أكثر من سنة على اندلاع الحراك الشعبي، المعارض لسياسات الحكومات الأردنية، والذي تعاملت السلطات معه باعتباره حقا للمواطنين، اكتسبه نتيجة الممارسات الخاطئة، للحكومات المتعاقبة بسرة الضوء منذ عقد من الزمن، وهو يكاد يأخذنا إلى موسوعة جينيس. اليوم يجد المواطن الأردني نفسه بين سندان الحكومة، التي فبركت قانونا انتخابيا، يحفظ للصوت الواحد مكانته في صدر العملية السياسية، ويصم مجلس الأمة بغرفته "المنتخبة" والمعينة على بنود ذلك القانون قبل أن يعيده الملك إليهم جميعا لتعديله بما يتناسب مع المطالب الشعبية، وبما يعطي لعملية الإصلاح المنشودة جوهرها الحقيقي، وهي تتخذ إجراءات اقتصادية قاسية أجمعت عن اتخاذها عدة حكومات عبرت الدوار الرابع ولم تستقر فيه.

اليوم أيضا يجد المواطن نفسه تحت مطرقة المعارضة، التي سمح نشرها لجماعة الإخوان المسلمين بتصدر المشهد، ومحاولة فرض رؤيتها الخاصة بعملية الإصلاح، على الحكومة وحلفائها في آن معا، وهي تعتمد في ذلك خطابا يتنمى بالدين، ويلقى هوى في النفوس، وخطابا سياسيا مختلفا، هدفه الأول والأخير، حفر كافة القنوات التي تسيل نتائج الحراك إلى مقراتهم.

طرفا الصراع، إن جازت التسمية، يحاولان حشد التأييد الشعبي لرؤية كل منهما، الحكومة تعتمد على مقولة نعمة الأمن والأمان، وهي مقولة غدت بائسة، بعد ثقلت العنف بصور مختلفة، أخطرها ما يجري في الجامعات الرسمية، وردود الفعل المستهجنة من قبيل قطع الطرق الدولية احتجاجا على تقصير الحكومة في تقديم بعض الخدمات، بينما تقف الحكومة مقيدة اليدين، أو غير عابئة، أو أنها تمهد لمرحلة قمع ستكون مطلبا جماهيريا، لاستعادة "نعمه الأمن والأمان" التي لفقوا فيها، وهي نعمة تبتز الحكومات منها مقدره المواطن الاقتصادية وقدرته على توفير العيش الكريم لنفسه ولأسرته.

المعارضة من جانبها، مستقوية بما يجري في القضاء الإقليمي، تصعد بوتائر متسارعة من مطالبها، وتهدد بمقاطعة أي خطوات تتقدم بها الحكومة، على أنها خطوات في طريق الإصلاح، من قبيل مقاطعة الانتخابات النيابية، أو إجراء تعديلات جديدة على الدستور، تحدد من صلاحيات الملك، وهي تعتمد مسيرات تتمتع خرجها بعد صلاة الجمعة، وبحيث تنبئ كثرة المشاركين، بينما معظمهم أدى الصلاة ويعزم العودة إلى بيته، للتعطيل عطلة الأسبوعية.

بين الحكومة والمعارضة، ثمة فئة من السياسيين الذين شغلو مواقع في الدولة، يتمتعون هنا أو هناك، والحقيقة أن المواطن يحار في فهم دوامع بعضهم، خصوصا الذين مارسوا قمع أي فكر سياسي، يتعارض قليلا مع توجهات السلطة، أيام كانوا يمتلكون ناصية القرار، وهناك من يتطلع لأدوار جديدة، غير أن هناك من نأى بنفسه عن كل ما يجري، بسبب ضبابية الصورة، والتبدل السريع في الأدوار، وابتظار أن تنجلي الأمور فتيبة الخيط الأبيض من الأسود من الفجر.

ثمة في المشهد حراكيون يتوهمون تمثيلهم لمطالب المواطنين، أو يحاولون، وهو الأصح إبهامنا بذلك، ولهؤلاء في واقع الأمر صوت مرتفع، لا يتناسب مع سعة حناجرهم، ومطالب لا تتناسب مع حجم مؤيديهم، ويرفع هؤلاء شعارات، تراوح بين ضرورات بناء الدولة الديمقراطية بمفاهيم يسارية، وضرورة تحديد مواصفة الهوية الوطنية، ويعمى حذف المكون الفلسطيني الأصل من المعادلة.

بين كل هؤلاء يقف المواطن الأردني، مطحونا بغلاء الأسعار الفاحش والمتصاعد، ونقص الخدمات الناجم عن تقاعس الحكومات، إن لم نقل عجزها، وهو يعاني بطلاة قاسية، بسبب تغول العمالة الوافدة وثقافة العيب المخجلة، والواقع أنه كلما تأخر الوصول إلى حل جذري للأزمات، كلما بات حلها أصعب.

كل هذا الحديث ونحن لم نتحدث عن التأثيرات الخارجية على ما يجري، وهي تأثيرات تمتد في مروحة عريضة، من إيران إلى سوريا والعراق ومصر، لكن يؤرثها الثابتة والمنتبهة تظل في فلسطين، وربما يحتاج هذا الموضوع إلى حديث آخر.

□ القاهرة - رويترز

ردد مئات الأشخاص شعارات مناهضة للولايات المتحدة وللإسلاميين خارج الفندق الذي نزلت به هيلاري كليبتون، أول من أمس السبت، في حين حثت وزيرة الخارجية الأميركية المجلس العسكري وجماعة الإخوان المسلمين على استكمال عملية الانتقال إلى حكم ديمقراطي كامل. واجتمعت كليبتون مع الرئيس المصري محمد مرسي السبت الماضي، وكان من المقرر أن تجتمع مع المشير حسين طنطاوي أمس الأحد.

وقالت كليبتون إن الولايات المتحدة تؤيد قيام حكم ديمقراطي كامل في مصر وعودة الجيش لأداء دوره الذي يقتصر على حماية الأمن القومي.

لكن كليبتون التي تقوم بأول زيارة لمصر منذ تنصيب مرسي قبل أسبوعين أكدت أن الأمر متروك تماما للمصريين كي يقرروا ما يريدون، وقالت إن الديمقراطية تحتاج إلى الحوار والحلول الوسط.

وعبرت مجددا عن دعم واشنطن لمصر التي كانت حجر الزاوية في السياسة الأميركية خلال حكم حسني مبارك الذي امتد ثلاثة عقود.

وقالت كليبتون في مؤتمر صحفي بعد اجتماعها مع مرسي وهي تنفي على المجلس العسكري لدوره في عملية الانتقال في مصر "تؤيد الولايات المتحدة الانتقال الكامل إلى الحكم المدني بكل ما يستتبع ذلك". وأضافت "لكن ما زال هناك المزيد من العمل الذي ينبغي إنجازه. واعتقد أن القضايا الخاصة بالبرلمان والدستور يجب حلها بين المصريين. وتطلع إلى بحث هذه القضايا غدا (أمس) مع المشير